



منظمة العمل العربية

تقرير

عن نتائج أعمال الدورة (31)

للجنة الحريات النقابية

{ القاهرة 21 نوفمبر / تشرين الثاني 2011 }

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية ، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربي ، عقدت اللجنة دورتها الحادية والثلاثين يوم 21 نوفمبر / تشرين الثاني 2011 في القاهرة .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة ، شارك في أعمال اللجنة كل من :

(أ) الأعضاء المختارون من قبل مؤتمر العمل العربي :

1- السيد / يعقوب بن علي الخربوشي ممثل حكومة / سلطنة عُمان

1- السيد / مازن المعاينة ممثل العمال / الأردن

(ب) الأعضاء المختارون من قبل مجلس إدارة منظمة العمل العربية :

1- السيد/ كاظم الشمخي ممثل الحكومات / جمهورية العراق

2- السيد / عثمان شريف الرئيس ممثل أصحاب الأعمال / مملكة البحرين

(ج) الأعضاء المختارون من قبل السيد / المدير العام :

1- السيد / د . علي محمد النصيري (الجمهورية اليمنية)

2- السيد / فاروق شهير (المملكة المغربية)

**** وتغيب عن الاجتماع بعذر كل من :**

1- السيد / سعيد حماده ممثل أصحاب الأعمال / لبنان

2- السيد/ أ . د إبراهيم غندور ممثل العمال / جمهورية السودان

3- السيد / خالد مطلق العازمي دولة الكويت

ثالثاً : تضمن جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجنة مايلي :

1- انتخاب رئيسا للجنة ونائبا للرئيس ومقررا لمدة عام .

2- جهود مكتب العمل العربي في صيانة وتنمية الحريات النقابية خلال الفترة (نوفمبر / تشرين الثاني 2010 – نوفمبر / تشرين الثاني 2011) .

3- المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وآثارها على الحركة العمالية العربية (عقد ندوة / إعداد دراسة) .

4- المؤتمر الثاني للحقوق والحريات النقابية .

رابعاً : بدأ اجتماع اللجنة بالجلسة الإجرائية بانتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي :

- | | |
|--------------|--------------------------------|
| رئيساً | 1- السيد / مازن المعاينة |
| نائبا للرئيس | 2- السيد / كاظم الشمخي |
| مقرراً | 3- السيد الدكتور / علي النصيري |

خامساً : بدأ الاجتماع بترحيب من معالي الأستاذ / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية مع التمنيات للجنة بالتوفيق والنجاح واستعداد أسرة مكتب العمل العربي للتعاون الدائم من أجل تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية وتعزيز الحوار الاجتماعي ومسيرة الديمقراطية والنهوض بعلاقات التعاون بين أطراف الإنتاج لمواجهة أخطار المتغيرات الاقتصادية وتحديات المرحلة القادمة خاصة وأن المنطقة العربية تمر بمرحلة مخاض جديد بعد أن هبت عليها رياح التغيير وكان تحركها الأول ودوافعها الأساسي الأوضاع الاجتماعية بسبب تزايد معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر وتهميش الحقوق والحريات وتغيب الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني عن المشاركة في تحمل المسؤولية وصنع القرار وأكد المدير العام على أهمية تنمية وتعزيز الحريات النقابية وإعداد التقارير الدورية عن مدى التقدم الذي يتم إحرازه في هذا المجال في الدول العربية ، وأن مكتب العمل العربي يعرض أمام اللجنة الموقرة تقرير حول الجهود التي قام بها مكتب العمل العربي خلال هذه السنة لتنمية وتعزيز الحقوق والحريات النقابية وتجاوز الآثار التي واكبت رياح التغيير خاصة في مجال العمل والعلاقة بين أطراف الإنتاج (وحضر الاجتماع الأستاذ / عدنان أبو الراغب - مستشار المنظمة) .

سادساً : قام بأعمال السكرتارية الفنية للجنة :

- | | |
|--|----------------------------|
| مدير إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل | - السيد / خليل أبو خرمة |
| رئيس وحدة الحوار الاجتماعي والحريات النقابية | - السيد / حمدي أحمد |
| رئيس وحدة المعايير وتشريعات العمل | - السيد / عبد الكريم جاويش |
| رئيس وحدة التأمينات الاجتماعية | - السيد / أسامة عيسي |
| رئيس وحدة شؤون المرأة العاملة والفئات الخاصة | - السيدة / رانيا فاروق |
| إدارة الحماية الاجتماعية | - السيدة / حنان قايد |

سابعاً : سير أعمال اللجنة :

باشرت اللجنة أعمالها استناداً إلى نظام عملها ، وفي إطار المبادئ التي نص عليها - الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية والدساتير والقوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية والعربية ، بشأن الحقوق والحريات النقابية والمبادئ التي استقرت ، نتيجة التطور التاريخي للحركة العمالية العربية والدولية والتي تؤكد على أن النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن يتطلب وجود نقابات قوية ومستقلة تستطيع المشاركة في عملية التنمية لأن هدفها الأساسي تنمية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للعمال الذين يشكلون أوسع وأكبر شرائح المجتمع .

وتحقيقاً لذلك يجب أن تحترم الحقوق الأساسية للإنسان خاصة في مجال العمل وفي مقدمتها الحقوق والحريات النقابية ، وأنه لا يمكن أن تنمو حركة نقابية حرة ومستقلة إلا حيث يتم احترام الحقوق العامة والأساسية للإنسان ، ولا يمكن أن تنشأ حركة نقابية موحدة حرة ومستقلة وديمقراطية إلا في ظل نظام حكم يضمن الحقوق الأساسية وأن تكون النقابات قادرة على ممارسة نشاطها في مناخ من الحرية كي تكون مساهمتها مفيدة ومصدر ثقة في المجتمع . ويعتبر النظام والسلوك والفهم الديمقراطي أساسياً من أجل الممارسة الحرة للحقوق النقابية وفقاً لما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، حيث أن غياب الحريات المدنية يجرّد مفهوم الحريات النقابية من كل مضمون .

لقد نص الميثاق الدولي للعمل ودستور منظمة العمل الدولية وكذلك الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية على احترام مبادئ الحريات والحقوق النقابية ، وبما أن الدول العربية جميعها أعضاء في منظمتي العمل العربية والدولية ومصادقة على ميثاق ودستور كل منهما ، فهي ملزمة بالوفاء بما يحتمه التصديق والعضوية في منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية خاصة في مجال الحريات والحقوق النقابية .

وفي ضوء المناقشات والحوار والمداومات التي سادت عمل اللجنة خلال دورة انعقادها الحادية والثلاثين ، توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية :

1- توجبه الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده وأسرة مكتب العمل العربي خلال هذا العام من أجل تنمية الحقوق والحريات النقابية وتعزيز الحوار الاجتماعي ودعم الديمقراطية وحرية الرأي والفكر والتعبير وتقدير دوره ومسايعه الحميدة من أجل ترسيخ مبادئ الحريات النقابية وتأكيد حق الإنسان في العمل والإعلاء من دور الحوار الاجتماعي لحل مشكلات

العمل وإيجاد المناخ المناسب لعلاقات العمل الناجحة التي تشكل أحدهم عوامل الجذب للاستثمارات في مشاريع العمل الدائم الذي يؤمن فرص العمل أمام الباحثين عنه والوافدين الجدد إلى أسواق العمل من الشباب .

2- التأكيد على دعوة اللجنة المتكررة للدول العربية لصيانة وتنمية وتعزيز الحقوق والحريات النقابية وتكييف تشريعات العمل الوطنية لتلائم وأحكام معايير العمل العربية والدولية بشأن الحقوق والحريات النقابية ، وترجمة الحقوق التشريعية إلى إجراءات تنفيذية على أرض الواقع .

3- تجديد الدعوة للدول العربية للتصديق على الاتفاقيتين العربيتين رقم (8) بشأن الحقوق والحريات النقابية ورقم (11) بشأن المفاوضة الجماعية وتأكيد دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال فى الاطلاع على تقاريرها الدورية التي ترسل إلى لجنة الخبراء القانونيين ، بشأن التحقق من مدى الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه معايير العمل العربية خاصة في مجال الحقوق والحريات النقابية ..

4- تميم جهود منظمة العمل العربية ودعمها للمنظمات النقابية حديثة التكوين في بعض الدول العربية والمطالبة بزيادة هذا الدعم لتمكين ممثلي العمال في هذه الدول من المشاركة في أنشطة وبرامج منظمة العمل العربية لاكتساب الخبرات والمعارف والمهارات التي تعزز مسيرتهم النقابية .

5- دعوة منظمة العمل العربية لمواصلة نشاطها الترويجي لحث الدول العربية على التصديق على اتفاقيات الحقوق الأساسية في العمل واتفاقيات تسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية بين بلدان الوطن الكبير بما يتفق مع اتفاقيات العمل العربية ويحقق مصالح دول الإرسال والاستقبال العربية .

6- التأكيد على أن وحدة الحركة العمالية وقوتها ، تصان بمقدار ما تتمتع به من الحرية والديمقراطية ، وهما سياجها القوى من الانقسام والضعف والخلافات الداخلية وأية تدخلات خارجية في شؤونها .

7- دعوة كل من منظمة العمل العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمل العرب لتعزيز علاقات التعاون بينهما والتنسيق المشترك لدفع جهود تعزيز الحقوق والحريات النقابية إلى الأمام ، وتقدير الأسلوب الهادئ والبناء وثماره في دعم وتنمية الحقوق والحريات النقابية في الدول العربية ، وتوجيه التعاون مع الاتحادات العمالية العالمية لما فيه خدمة مصالحنا القومية والحفاظ على قوة ووحدة الحركة العمالية العربية .

- 8- دعوة مكتب العمل العربي لتكثيف اتصاله بأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية من أجل عقد المؤتمر الثاني للحقوق والحريات النقابية في دول الوطن العربي خلال العام القادم والتوصية بعقده في دولة مقر منظمة العمل العربية أو أي دولة ترحب باستضافته وتوفير التغطية الإعلامية المطلوبة .
- 9- التأكيد على أهمية دعم وتعزيز علاقات التعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية لتعزيز الحقوق والحريات النقابية والنهوض بالحوار الاجتماعي في إطار من الالتزام التام بوضع المصالح العليا للأمم العربية في مقدمة اعتبارات هذا التعاون .
- 10- دعوة منظمة العمل العربية لعقد منتدى عربي بتمثيل ثلاثي وبمشاركة أهم منظمات المجتمع المدني لمناقشة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وآثارها على الحركة العمالية العربية ، أو إعداد دراسة بهذا الشأن تكون أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال المؤتمر الثاني للحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي .
- 11- شكر وتقدير اللجنة للسيد / المدير العام والسكرتارية الفنية للجنة للدور المتميز في إعداد أوراق عمل بنود جدول الأعمال والإسهام في نجاح عمل اللجنة .

رئيس اللجنة

أ . مازن المعاينة

مقرر اللجنة

أ . د علي محمد النصيري